

Distr.: General
8 May 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ١٦٠ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وتمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٨٣٩ ٤٩٠ ٠٠٠	اعتمادات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٨٣٨ ٤٤٧ ٠٠٠	نفقات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١ ٠٤٣ ٠٠٠	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٩٢٤ ٦٨٥ ٠٠٠	اعتمادات الفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
٥٩٩ ٣١٩ ١٠٠	سلطة الالتزام التي طلبها الأمين العام للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
٥٨٦ ٠٤٤ ٤٠٠	توصية اللجنة الاستشارية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

أولاً - مقدمة

١ - تنطوي توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرتين ٢٨ و ٣٢ أدناه على تخفيض قدره ٧٠٠ ٢٧٤ ١٣ دولار في الاحتياجات التي ستخصص لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الموارد المؤقتة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢ - وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في تمويل البعثة، اجتمعت بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، وأعدّوا في النهاية ردوداً كتابية تلقّتها اللجنة في ٢ أيار/مايو



الرجاء إعادة استعمال الورق



٢٠١٤. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة وتلك التي استعانت بها كوثائق معلومات أساسية لدى نظرها في تمويل البعثة. ويمكن الاطلاع على التعليقات والتوصيات المفصلة للجنة بشأن النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تقريرها المتصلين بالموضوع (A/68/843 و A/68/782، على التوالي).

ثانياً - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٣ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٦/٢٤٣ بء، مبلغاً إجماليه ٤٩٠ ٠٠٠ ٨٣٩ دولار (صافيه ٨٠٠ ٤٦٦ ٨٢١ دولار) للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وبلغ مجموع النفقات للفترة ما إجماليه ٤٤٧ ٠٠٠ ٨٣٨ دولار (صافيه ٥٠٠ ٧١٧ ٨١٩ دولار)، تبقى منها رصيد حر بلغ إجماليه ١ ٠٤٣ ٠٠٠ دولار (صافيه ٣٠٠ ٧٤٩ ١ دولار)، أي ما يمثل ١,٠ في المائة من مجموع الاعتمادات من حيث القيمة الإجمالية.

٤ - ويُبلغ الأمين العام بأن النسبة العامة لاستغلال الموارد وصلت إلى ٩٩,٩ في المائة، وهو ما يُجسّد الأثر المختلط لتجاوز الإنفاق في بعض البنود للمبالغ المعتمدة في الميزانية وانخفاض الإنفاق في البعض الآخر عن المبالغ المعتمدة، على النحو الموجز في الفقرات أدناه.

٥ - وقد أسفر انخفاض الاحتياجات عن انخفاض الإنفاق في البنود التالية:

(أ) الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٦٠٠ ٦٨٥ ١٩ دولار أي بنسبة ٨,٨ في المائة)، ويعزى انخفاض الاحتياجات إلى حد كبير إلى عدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو التأخر في نشرها؛ وإلى الترحيل المفاجئ لوحدة الطيران وتأخر إحلال الوحدة البديلة محلها؛ وإلى انخفاض متوسط النشر الفعلي عن معدل النشر المقرر للمراقبين العسكريين (١٣٩ بدلا من ١٦٦) وللوحدات العسكرية (٦٢٤٨ بدلا من ٦٢٨٧) ولشرطة الأمم المتحدة (٥٥٥ بدلا من ٦٣٣)؛

(ب) الموظفون الوطنيون (٩٠٠ ٤٦٩ ٣ دولار أي بنسبة ٨,٧ في المائة)، ويرجع الانخفاض أساساً إلى انخفاض الاحتياجات من بدل المخاطر نتيجةً لانخفاض عدد مراكز العمل المستوفية لشروط تلقي بدل المخاطر عن عدد المراكز المدرج في الميزانية، ويقابل هذا الانخفاض جزئياً انخفاض معدل الشغور الفعلي إلى ١٣,٣ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج

في الميزانية وهو ٢٠ في المائة، وتنقيح جداول مرتبات الموظفين الوطنيين بالزيادة اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠١٢؛

(ج) الاتصالات (٣ ٩٠٠ ٧٠٠ دولار، أي بنسبة ١٥,٨ في المائة)، ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى التأخر في نشر مقدمي الخدمات التجارية وفي تنفيذ برامج التوعية، بالإضافة إلى التأخر في نشر المعدات المملوكة للوحدات، ويقابل هذا الانخفاض جزئياً زيادة في الاحتياجات الخاصة باقتناء المعدات لإحلالها محل المعدات القديمة التي تلقتها البعثة من بعثة الأمم المتحدة في السودان والتي تجاوزت مدة صلاحيتها المتوقعة؛

(د) النقل الجوي (١ ٥٨٠ ٤٠٠ دولار، أي بنسبة ١,١ في المائة)، ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض اقتناء المعدات والخدمات بسبب حدوث عدة حالات تأخر في تشييد ساحة خدمات الطائرات في مطار جوبا الدولي، وبسبب انخفاض عدد ساعات الطيران الفعلي للطائرات ذات الأجنحة الثابتة عن عدد الساعات المدرج في الميزانية؛

(هـ) النقل البري (١ ١١٥ ٩٠٠ دولار، أي بنسبة ٥,٢ في المائة)، ويعزى الانخفاض أساساً إلى انخفاض عدد عمليات اقتناء المركبات ومعدات الورش، بسبب إعادة تحديد أولويات الاقتناء في بند المركبات الخفيفة والحافلات، وانخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار معدات مناولة العتاد، ويقابل هذا الانخفاض جزئياً زيادة في الاحتياجات في إطار بند قطع الغيار والإصلاح والصيانة نتيجة لقرار البعثة بتجديد أسطول المركبات، بدلا من اقتناء مركبات جديدة.

٦ - وقد أسفرت زيادة الاحتياجات عن ارتفاع الإنفاق عمّا هو مدرج في الميزانية في البنود التالية:

(أ) الموظفون الدوليون (١٥ ٩٨٨ ٩٠٠ دولار، أي بنسبة ١١ في المائة)، ويعزى الارتفاع إلى انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي إلى ١٨ في المائة عن المعدل المدرج في الميزانية وهو ٢٠ في المائة؛

(ب) متطوعو الأمم المتحدة (١ ١٨٣ ٥٠٠ دولار، أي بنسبة ٧,٣ في المائة)، ويعزى الارتفاع أساساً إلى انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي إلى ٢٦,٣ في المائة عن المعدل المدرج في الميزانية وهو ٣٥ في المائة؛

(ج) المرافق والهياكل الأساسية (٨ ١٢٥ ٧٠٠ دولار، أي بنسبة ٨,١ في المائة)، ويرجع الارتفاع أساساً إلى ارتفاع تكاليف التعاقد على خدمات الحراسة الأمنية عن المبلغ المعتمد في الميزانية، إلى جانب ارتفاع تكاليف اقتناء المعدات والأثاث وزيادة الإنفاق

في بند خدمات البناء، ويقابل هذا الارتفاع جزئيا انخفاض قيمة الإنفاق في بند مستلزمات الدعم اللوجستي العسكري والصيانة عن المبلغ المعتمد في الميزانية لهذا البند؛

(د) تكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٦٦٢ ٢، أي بنسبة ٢٧,٧ في المائة)، ويعزى الارتفاع أساسا إلى حصة البعثة من التكاليف المتكبدة على الصعيد العالمي لتنفيذ مشروع أوموجا وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتكاليف اقتناء المعدات من أجل الاستعاضة عن الأصول التي تجاوزت مدة صلاحيتها المتوقعة؛

(هـ) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٧٠٠ ٤٠٩ ٢، أي بنسبة ٣,٥ في المائة)، ويرجع الارتفاع أساسا إلى ارتفاع تكاليف نقل حاويات البضائع ومواد البناء عن المبلغ المعتمد في الميزانية، وزيادة الاحتياجات من الرسوم المصرفية بسبب إبرام عقد جديد مع مصرف تجاري، ويقابل هذا الارتفاع جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بتنفيذ المشاريع المتصلة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ثالثا - المركز المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة الحالية

٧ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع الأموال التي قسمت كأَنْصبة مقررّة على الدول الأعضاء فيما يتعلق بالبعثة منذ إنشائها قد بلغ ٢ ٢٤٩ ٨٢٧ ٠٠٠ دولار في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه ٧١ ٦٦٥ ٠٠٠ دولار، مما ترتب عليه وجود رصيد غير مسدد قدره ١٨١ ٩٤٩ ٠٠٠ دولار، مع مراعاة احتياطي تشغيلي لثلاثة أشهر مقداره ١٩٢ ٧٥١ ٠٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المسددة إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة).

٨ - وأبلغت اللجنة أيضا بأن مجموع المدفوعات التي قدمت خلال عام ٢٠١٣ لسداد تكاليف القوات وصل إلى ٩٣ ٣٣٦ ٠٠٠ دولار، ومن ثمّ بلغ الرصيد المتبقي ١٣ ٩٩٢ ٠٠٠ دولار. وقد اعتمدت المعدات المملوكة للوحدات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وسُدّدت تكاليفها حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ومن ثمّ بلغ الرصيد المتبقي ٢٧ ٥٢٥ ٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، أُبلغت اللجنة بأنه في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وصلت المبالغ المدفوعة لسداد المطالبات ٤٦١ ٠٠٠ دولار لسداد ١٤ مُطالبَة، وبلغ عدد المطالبات غير المسددة ٤ مطالبات، وبلغت الالتزامات غير المصفاة ٢١٨ ٠٠٠ دولار (انظر الفقرة ١٨ أدناه).

٩ - وقد زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل الوظائف في البعثة من الأفراد العسكريين والمدنيين، على النحو الآتي بيانه:

معدلات الشغور الفعلية حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤

معدل الشغور (بالنسبة المئوية)	الوظائف المشغولة	الوظائف المأذون بها ^أ	الفئة
١٠,٨	١٤٨	١٦٦	المراقبون العسكريون
٣٩,٠	٧٥٢٣	١٢٣٣٤	الوحدات العسكرية
٤٨,٨	٦٧٧	١,٣٢٣	شرطة الأمم المتحدة
-	٣٥١	-	وحدات الشرطة المشكّلة
الوظائف			
١٩,٣	٧٩١	٩٨٠	الموظفون الدوليون
٢٩,٠	١٣٠	١٨٣	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية
٢٣,٩	١١٧٩	١٥٤٩	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
المساعدة المؤقتة العامة			
٣٦,٨	٢٤	٣٨	الموظفون الدوليون
٢٧,٨	١٣	١٨	الموظفون الوطنيون
٢٧,١	٤١٤	٥٦٨	متطوعو الأمم المتحدة

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

١٠ - وزُودت اللجنة الاستشارية أيضا بمعلومات تبين أنه، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، وصلت نفقات الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى مبلغ إجماليه ٤٠٠ ٤٠٦ ٦٠٠ دولار (صافيه ٧٩٧ ٠٠٠ ٥٩١ دولار) في مقابل النفقات المعتمدة التي بلغ إجماليها ٦٨٥ ٠٠٠ ٩٢٤ دولار (صافيه ٨٧٦ ٩٠٠ ٩٠٤ دولار).

الأزمة في جنوب السودان

١١ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الفترة الحالية شهدت الأزمة التي نشبت في جنوب السودان في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ولا تزال قائمة. وبسبب هذه الأزمة، سادت حالة من عدم اليقين على صعيدي التخطيط والتمويل، ولم تكن الأمانة العامة قد انتهت بعد من التحقق من تأثير الأزمة على الإنفاق خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وعند نظر اللجنة الاستشارية في مقترحات الأمين العام، لم يكن قد وردت إليها تقديرات دقيقة بشأن مستوى الإنفاق المتوقع في البعثة للسنة المالية بأكملها، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الأمين العام يُنتظر أن يتقدم بطلب للإذن له بالدخول في التزامات لتلبية احتياجات إضافية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وأن الطلب سيشمل تقديم

تفاصيل عن النفقات التي تكبدتها حتى الآن البعثة والبعثات التي قدمت لها موارد في إطار ترتيبات التعاون بين البعثات (انظر الفقرات ١٢-١٧ أدناه).

ترتيبات التعاون بين البعثات خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤

١٢ - تذكر اللجنة الاستشارية بأنه تصدياً للتدهور السريع للوضع في جنوب السودان، قرر مجلس الأمن في قراره ٢١٣٢ (٢٠١٣)، أن يجري زيادة مؤقتة في قوام العنصر العسكري بحيث يبلغ عدد القوات ١٢ ٥٠٠ فرداً، وفي قوام عنصر الشرطة بحيث يبلغ عدد أفراد الشرطة ١ ٣٢٣ فرداً^(١)، بما في ذلك أفراد وحدات الشرطة المشكلة، من أجل تزويد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالقدرات الكافية للمساعدة على حماية المدنيين، وحماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها ومنشآتها، وإجراء رصدٍ لحالة حقوق الإنسان وتحقيقات بشأنها، وهيئة الظروف الأمنية الملائمة لتقديم المساعدات الإنسانية. وفي القرار نفسه، أذن المجلس باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتيسير التعاون بين البعثات، بما في ذلك عبر النقل المؤقت للقوات والعناصر الداعمة والمضاعفة للقوة من بعثات أخرى، وخاصة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، رهناً بموافقة البلدان المساهمة بقوات ودون المساس بأداء الولايات المنوطة ببعثات الأمم المتحدة تلك.

١٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٣٢ (٢٠١٣)، أُوفد اعتباراً من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ما مجموعه ١ ٠٣٦ فرداً من العسكريين وأفراد الشرطة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من بعثات أخرى، من بينها ثلاث وحدات للشرطة المشكّلة ووحدة جوية، وذلك على النحو التالي:

- ٣٥١ فرداً من وحدات الشرطة المشكلة، الذين ينتمون إلى وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى وحدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
- ٣٢٨ فرداً من قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (في إطار وحدة تضم ٣٥٠ فرداً)
- ٣٠٠ فرد من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

(١) تعكس هذه الأرقام نشر خمس كتائب إضافية وثلاث وحدات للشرطة المشكّلة.

- ٢٠ فردا من العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (كدفعة أولى من وحدة تضم ٨٥٠ فردا)
- أرسلت ثلاث طائرات عمودية للنقل من طراز MI-17 من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- لم تُرسل طائرة واحدة من طراز C-130 بعدُ من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنها في حالة تأهب.

وعند الاستفسار، حصلت اللجنة الاستشارية على معلومات بشأن توقعات المعدلات الشهرية لنشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (انظر المرفق الأول لهذا التقرير).

١٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه عملا بالقرار المذكور آنفا، وتلبية لطلب تلقاه مجلس الأمن، أحاط المجلس علما في رسالة موجهة من رئيسه (S/2013/784) بعزم الأمانة العامة تكوين قوات وأصول بالإضافة إلى التعاون بين البعثات. وشملت القوات الإضافية طائرتين عموديتين تكتيكيتين، ووحدة طبية من المستوى الثاني، و ٥٠٠ جندي إضافي سيُنقلون إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

١٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان استقبلت ٤٧ موظفا مدنيا تم إيفادهم بصورة مؤقتة من بعثات أخرى للمساعدة على نشر القوات الإضافية ولتقديم الخدمات في المناطق التي تفتقر للخبرات أو للموارد المتاحة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتلبية الاحتياجات المستجدة. وساهم الموظفون الـ ٤٧ بخبراتهم وقدموا دعما إضافيا في مجالات الأمن، والخدمات الطبية، وإدارة الموارد البشرية، والهندسة، وفي مركز دعم البعثة وفي مكتب مدير دعم البعثة. وترد قائمة بالموظفين الموفدين بحسب البعثة التي قدموا منها في المرفق الثاني لهذا التقرير.

١٦ - وفي رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس اللجنة الاستشارية، أبلغت المراقبة المالية للجنة الاستشارية بترتيبات التعاون بين البعثات المنفذة عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٣٢ (٢٠١٣). وأوضحت المراقبة المالية في رسالتها أنه تقييدا بالممارسات المتبعة وترتيبات التعاون الجارية بين البعثات، ستظل الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المقدمة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تحت إشراف الهياكل المأذون بها للبعثات الأصلية، مما يسمح أيضا بتغطية التكاليف المعتادة للإنفاق على الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة. أما البعثة المستقبلة، وهي في هذه الحالة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فستكون مسؤولة عن استقدام ونقل الأفراد والمعدات إلى جنوب السودان وعن التحركات

داخل البلد، وكذلك عن التكاليف الطبية المتصلة بالنشر، وعن تكاليف تغيير البطاقات، وتوفير أماكن الإقامة، وتكاليف الإمدادات التشغيلية الأخرى، بما في ذلك لوازم الدفاع الميداني، وأي بدلات أو رد تكاليف خاصة بالبعثة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن ترتيبات التعاون بين البعثات هذه ستستمر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، ستكون بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مسؤولة عن التكاليف المتصلة بتكوين أفراد نظاميين جدد، وأشكال الدعم الأخرى المقدمة من البعثات الأخرى، بما في ذلك نقل الموظفين المدنيين في إطار ترتيبات نشر مؤقتة، وكذلك اللوازم والأدوات الأساسية، وذلك من خلال آليات استرداد التكاليف العادية.

١٧ - وتبدي اللجنة الاستشارية ملاحظات وتوصيات بشأن ترتيبات التعاون بين البعثات في الفقرات من ٥٨ إلى ٦٧ من تقريرها الشامل (A/68/782). وتشدد اللجنة الاستشارية على أنه يجب على البعثة التي تجري فيها الأنشطة (البعثة المستقبلية) أن تمول تكاليف الخدمات والأصول والأفراد، ويجب ألاّ تمولها البعثة الأصلية. وترى اللجنة أيضا أنه ينبغي تحميل البعثة المستقبلية تكاليف الخدمات والأصول والأفراد المنقولين إليها اعتبارا من تاريخ النقل. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وكذلك في تقارير الأداء المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبالبعثات المرسلّة (بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي) عن الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ تقارير واضحة وشفافة عن الخدمات والأصول والأفراد المقدمين إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من البعثات الأخرى في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ وعن حجم استرداد التكاليف المتصلة بها.

سلامة وأمن موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

١٨ - عند الاستفسار، حصلت اللجنة الاستشارية على معلومات إضافية بشأن الظروف المحيطة بالأحداث التي وقعت في قمروك في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ والتي أسفرت عن مقتل خمسة أفراد من الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة الذين كانوا يشاركون في مجموعة حراسة مسلّحة توفر الحماية لأحد المواكب، وعن الأحداث التي وقعت في أكوبو في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والتي قُتل أثناءها عسكريان من الوحدات العسكرية

وأصيب عسكري بجروح. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه عقب الهجوم الذي وقع في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أجرى مجلس التحقيق في مقر الأمم المتحدة تحقيقاً في هذه الحادثة، وأصدر ٢٠ توصية لتحسين سلامة وأمن وحدات حراسة الموكب وأن أغلبية هذه التوصيات قد نُفذت. أما فيما يتعلق بالحادثة الثانية التي وقعت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فقد أجري تحقيق أولي في هذه الحادثة، وفتح مجلس التحقيق في البعثة تحقيقاً لفحص جميع الظروف التي أدت إلى وقوع هذه الحادثة ولبلورة توصيات تفادياً لوقوع حوادث في المستقبل. وتثني اللجنة الاستشارية على تفاني الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة في عملهم و على تفاني الموظفين المدنيين، في مواجهة وضع صعب. وتعرب اللجنة عن أسفها للخسائر المأساوية في الأرواح وللأضرار المتكبدة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضمن تنفيذ جميع التوصيات الصادرة عن مجلس التحقيق تنفيذا تاما ودون تأخير، وأن يضمن اتخاذ جميع ما يلزم من تدابير لتحسين سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ ما يلزم من خطوات لضمان التعجيل بتسوية جميع المطالبات غير المسددة المتعلقة بالوفاة والعجز (انظر الفقرة ٨ أعلاه).

مواقع حماية المدنيين

١٩ - أبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء تحاورها مع ممثلي الأمين العام، بأنه عقب أحداث ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التمسست أعداد كبيرة من المدنيين الحماية من البعثة في قواعدها. وفي ذروة الأزمة، قامت البعثة بإيواء عدد يفوق ٨٥ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا في ثمانية من قواعدها، مما اضطر البعثة إلى تركيز معظم قدراتها الهندسية والعسكرية وأفراد الشرطة الذين لديها لتوفير الحماية لهؤلاء المشردين داخليا. وتمت إعادة توزيع الأفراد المدنيين ونقلهم من الولايات الأقل تضررا لتعزيز قدرة البعثة على إدارة مواقع حماية المدنيين في المخيمات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، كان عدد المشردين داخليا الذين لا يزالون يلتمسون حماية البعثة يناهز ٦٢ ٠٠٠ شخص وكانوا موزعين على ثمانية مواقع لحماية المدنيين تابعة للبعثة موجودة في جميع أنحاء جنوب السودان، وتوجد أكبر تجمعات لهم في جوبا (٣٢ ٠٠٠ شخص) وملكال (٢١ ٥٠٠ شخص). وظل الاكتظاظ في هذين الموقعين يبعث على القلق منذ بداية الأزمة. ويجري بناء مواقع جديدة، ويتوقع أن تكتمل الأشغال بحلول أيار/مايو ٢٠١٤ رغم عرقلة التقدم بسبب استمرار أعمال القتال، وعدم توفر قدرات هندسية كافية، كما أن الأشغال ستتأثر بموسم الأمطار. وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف،

والمُنظمة الدولية للهجرة، إلى جانب عدد من الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى موجودة في مواقع حماية المدنيين لتقديم المساعدة في مجالات خبرة كل منها من أجل تلبية احتياجات المشردين داخليا. وإضافة إلى ذلك، عالجَت الوحدات الطبية في البعثة ما يزيد على ١٦ ٥٠٠ شخص من المشردين داخليا في ١٥ عيادة طبية تنتشر في جميع أنحاء البلد، ويُرتقب إنشاء وحدة طبية إضافية من المستوى الثاني في مدينة بور.

الأثر الناجم على تنفيذ الولاية

٢٠ - أُبلِغَت اللجنة الاستشارية أن انعدام الأمن المتزايد في ٤ من ولايات جنوب السودان العشر - ولايات جونقلي والوحدة وأعلي النيل ووسط الاستوائية، بما في ذلك جوبا - أعاق قدرة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على تنفيذ المهام المنوطة بها في هذه المناطق. وخلال شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، نقلت البعثة ٢٣٦ من الموظفين غير الأساسيين من المناطق المتضررة من النزاع إلى مواقع داخل منطقة البعثة أو خارج البلد. ومنذ ذلك الحين، لم يبق أو يُسمح بالعودة سوى للموظفين اللازمين لأداء المهام البالغة الأهمية، أما الموظفون الباقون فقد اضطروا إما إلى العمل عن بعد من عنتيبي، أو اعتبروا في إجازة إدارية (١١ موظفاً دولياً و ٢٩ موظفاً وطنياً). وعلاوة على ذلك، ولأغراض دعم إدماج الأفراد النظاميين الإضافيين وإعالتهم، تم تحويل الموارد الهندسية إلى تشييد أماكن إقامة ومرافق إضافية في جوبا وبور وملكال وبانتيو ورمبيك.

٢١ - وتأمل اللجنة الاستشارية أن تورَد التفاصيل الكاملة بشأن تنفيذ المهام الصادر بها تكليف والمهام الإضافية المضطلع بها للتصدي للأزمة في تقرير الأداء للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وأن تُوضَّح أيضاً في الميزانية المقترحة المقبلة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، المقرر تقديمها للنظر فيها في الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

رابعا - ترتيبات التمويل للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

الاحتياجات من الموارد

٢٢ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس الأمن أنشأ في قراره ١٩٩٦ (٢٠١١) بعثة الأمم المتحدة لجنوب السودان لفترة أولية مدتها سنة واحدة خلفاً لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وأذن المجلس، في قراره ٢١٠٩ (٢٠١٣)، بأحدث تمديد لولاية البعثة إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤. وكما هو مذكور في الفقرة ١٢ أعلاه، وفي ظل الأزمة المتفاقمة

في جنوب السودان، أذن المجلس لاحقاً، في قراره ٢١٣٢ (٢٠١٣)، بزيادة مؤقتة في قوام البعثة، وأذن أيضاً باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتيسير التعاون بين البعثات.

٢٣ - ويشير الأمين العام في مذكرته بشأن ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (انظر A/68/828، الفقرات من ٧ إلى ٩)، إلى تقديم معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في جنوب السودان في تقريره المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠١٤ (S/2014/158)، المعروض حالياً على المجلس. ويُطلب إلى المجلس أن ينظر في منح إذن بزيادة مؤقتة في القوام العسكري للبعثة ليلبلغ ١٢ ٥٠٠ جندي وفي قوام شرطة البعثة بمقدار أربع وحدات من وحدات الشرطة المشكّلة. ويعرب الأمين العام عن اعتماده نشر الكتائب الإضافية الخمس المعتمدة على ثلاث مراحل، على النحو المبين في مرفق تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس. وهو يقترح أيضاً إعادة ترتيب أولويات المهام المسندة إلى البعثة وتوجيهها نحو خمسة أنشطة رئيسية هي: (أ) حماية المدنيين المعرضين للتهديد الوشيك بالعنف؛ (ب) المساهمة في إيجاد الظروف الأمنية المؤاتية لإيصال المساعدة الإنسانية حسب الطلب وفي حدود القدرة المتوافرة؛ (ج) زيادة أنشطة رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ (د) تشجيع الحوار بين القبائل وعلى الصعيد الوطني؛ (هـ) دعم آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ودعم الحوار السياسي تعزيزاً لمفاوضات أديس أبابا كلما تطلب الأمر ذلك.

٢٤ - ويذكر الأمين العام أن ميزانية مقترحة تفصيلية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ ستُعد كي تنظر فيها الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والستين، وتشمل كل ما اتخذته مجلس الأمن من قرارات وتغطي كامل نطاق عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٢٥ - ويطلب الأمين العام، ريثما يبت مجلس الأمن في توصياته، منحه سلطة دخول في التزامات بمبالغ تُقسّم كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء لفترة ستة أشهر من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ من أجل كفالة استمرارية عمليات البعثة خلال الجزء الأول من الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (انظر A/68/828). وتبلغ الموارد المطلوبة مبلغاً إجماليه ١٠٠ ٣١٩ ٥٩٩ دولار (صافيه ٩٠٠ ٤١٤ ٥٨٩ دولار)، أي نسبة ٦٥ في المائة من الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ويقدم المرفق الثالث لهذا التقرير مقارنة بين الاحتياجات المقترحة من الموارد بحسب فئة الإنفاق وبين المخصصات المقابلة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٨٠، قبل إضافة الزيادة المؤقتة في قوام البعثة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترحات الأمين

العام بشأن الاحتياجات المؤقتة من الموارد للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تشكل نسبة ٥٠ في المائة من الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ في إطار جميع فئات الإنفاق باستثناء الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمرافق والهياكل الأساسية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام بشأن الاحتياجات المؤقتة من الموارد للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، باستثناء الحالات المشار إليها أدناه.

٢٦ - وتمثل تقديرات الاحتياجات اللازمة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة البالغة ٤٠٠ ٢٦٩ ٢١٠ دولار لفترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ نسبة ٨٢ في المائة من الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وستغطي الموارد تكاليف النشر التدريجي لعدد يصل إلى ١٢ ٥٠٠ فرد من أفراد الوحدات العسكرية، و ١ ٤٦٠ فرداً من أفراد الشرطة.

٢٧ - ويذكر الأمين العام في مذكرته أن الاحتياجات أُعدت على أساس ما أذن به المجلس في قراره ٢١٠٩ (٢٠١٣) و ٢١٣٢ (٢٠١٣) وبناءً على معلومات تخطيطية مبدئية إضافية، وهي لا تستبق أي قرارات أخرى قد يتخذها المجلس استجابةً للتوصيات الواردة في التقرير المعروض حالياً على المجلس (S/2014/158). غير أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ستغطي تكاليف نشر أربع وحدات من الشرطة المشكّلة، وما مجموعه ١ ٤٦٠ من أفراد الشرطة، بما يشمل ٩٠٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٥٦٠ من أفراد الشرطة المشكّلة، في حين أن مجلس الأمن قد أذن، في آخر قرار اتخذته (٢١٣٢ (٢٠١٣))، بنشر ثلاث وحدات للشرطة المشكّلة، ونشر ٣٢٣ ١ من أفراد الشرطة بما يشمل ٩٠٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٤٢٣ من أفراد الشرطة المشكّلة.

٢٨ - وتعتقد اللجنة الاستشارية أن تقديرات الاحتياجات اللازمة للبعثة يجب أن تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن القائمة لا أن تستبق ما يحتمل أن يتخذه المجلس من قرارات أخرى استجابةً لتوصيات الأمين العام. وبناءً عليه، توصي اللجنة الاستشارية أن توافق الجمعية العامة على الموارد اللازمة لتغطية تكاليف نشر أعلى قوام مأذون به من أفراد عسكريين (١٢ ٥٠٠) وأفراد شرطة (٣٢٣ ١) للفترة الحالية، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢١٣٢ (٢٠١٣).

٢٩ - وتمثل تقديرات الاحتياجات اللازمة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية البالغة ٦٠٠ ٢٢٢ ١٠٩ دولار لفترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ نسبة ١٠٠ في المائة من الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (٢٠٠ ٢٠٠ ١٠٩ دولار). وطلبت اللجنة الاستشارية مزيداً من المعلومات عن أنشطة البناء

المتوخاة بما يبرر هذه الزيادة الكبيرة. وأبلغت اللجنة بأن الموارد المقترحة ضرورية لأعمال التشييد المتصلة بإنشاء معسكرات للكثائب الإضافية الخمس ولوحدات الشرطة المشكلة الثلاث التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢١٣٢ (٢٠١٣)، ولإنشاء الهياكل الأساسية للخدمات الصحية والصرف الصحي في المواقع المخصصة لحماية المدنيين، وصيانة تلك الهياكل الأساسية باستمرار. وإضافة إلى ذلك، تسببت الأزمة التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في تأخير تنفيذ خطة التشييد المقررة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، مما أثر أيضاً على خطط التشييد للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٣٠ - وجرى موافاة اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، بمعلومات إضافية تبين تسبب الأزمة التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أو بداية موسم الأمطار مبكراً في تأخير مشاريع البناء التالية: توسيع نطاق المكاتب وأماكن الإقامة في تسع من عواصم الولايات؛ وبناء قواعد الدعم القطري؛ وتشديد ٦ قواعد عمليات للسرايا؛ وتشديد ساحة خدمات الطائرات في مطار جوبا الدولي؛ وحفر آبار للمياه في جميع أنحاء منطقة البعثة. وجرى موافاة اللجنة الاستشارية أيضاً بآخر ما استجد من معلومات عن أنشطة التشييد المقررة والجارية (انظر المرفق الرابع لهذا التقرير).

٣١ - زُوِّدَت اللجنة الاستشارية أيضاً عند استفسارها، بآخر ما استجد من معلومات حتى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ عن وضع أفراد البعثة من حيث الإقامة على النحو التالي: (أ) من بين ٦٦٧٢ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين تم نشرهم ضمن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يقيم ٦٠٩٤ فرداً في مبانٍ جاهزة و ٥٧٨ فرداً في خيام مملوكة للوحدات؛ (ب) ومن بين القوات المعززة التي تم نشرها وقوامها ١٠٣٦ فرداً، يقيم ٢٢٥ فرداً في مبانٍ جاهزة، و ٧٧٢ فرداً في خيام مملوكة للأمم المتحدة، و ٣٩ فرداً في خيام مملوكة للوحدات؛ (ج) ومن بين ٣٠٠٨ من الموظفين المدنيين الذين تم نشرهم؛ يقيم ٢٣١٢ موظفاً في مبانٍ جاهزة ويقيم ٧٥٦ موظفاً في أماكن إقامة ذات جدران صلبة.

٣٢ - ومع التسليم بالاحتياجات المتزايدة إلى أعمال البناء، ترى اللجنة الاستشارية أنه من غير المرجح الانتهاء من تنفيذ خطط البناء المتوخاة بالكامل في غضون فترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، لا سيما بالنظر إلى استمرار التحديات التشغيلية التي تواجه البعثة، والتي تسببت مرارا وتكرارا في تأخير تنفيذ مشاريع البناء (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه). وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للبعثة أن تحدد أولويات بناء المخيمات العسكرية وتسلسله وفقاً لخطط نشر كتائب المشاة ووحدات الشرطة المشكّلة على نحو أكثر واقعية. ومن ثم، توصي اللجنة الاستشارية

بأن تخفض الجمعية العامة بنسبة ١٠ في المائة أو بمبلغ ٢٦٠ ٩٢٢ ١٠ دولارا المستوى المطلوب لسلطة الدخول في التزامات تحت بند المرافق والبنية التحتية. وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعرض الاحتياجات المتعلقة بمشاريع البناء في إطار الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ المقرر تقديمها للنظر فيها خلال الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

ترتيبات التعاون بين البعثات في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥

- ٣٣ - تناقش اللجنة الاستشارية ترتيبات التعاون بين البعثات في تقريرها الشامل (A/68/782).
- ٣٤ - ويذكر الأمين العام، في مذكرته بشأن تمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أن اقتراحه يكفل تمويل جميع التكاليف المتعلقة باستمرار ترتيبات التعاون بين البعثات بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ من ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (A/68/828، الفقرة ١١). وبناء على ذلك، يتضمن طلب إذن دخول البعثة في الالتزامات ذات الصلة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، التكاليف الكاملة للموارد المطلوبة للإيفاء على البعثة.
- ٣٥ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن قرار مجلس الأمن بتمديد أو عدم تمديد ترتيبات التعاون المؤقتة الموجودة بين البعثات إلى ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، من شأنه أن يحدد ما إذا كانت الزيادة في قوام القوات في البعثة سيتم الوفاء بها عن طريق نشر قوات إضافية جديدة أو من خلال ترتيبات مؤقتة للتعاون بين البعثات. وفي حالة تمديد الترتيبات القائمة المؤقتة للتعاون بين البعثات، تغطي تكاليف أي خدمات أو أصول أو أفراد، يستمر تقديمها من جانب بعثات أخرى إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، من الميزانية البرنامجية المقترحة للبعثات المرسلة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وفي إطار هذا السيناريو، ورهنا باعتماد ميزانية البعثة للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، لا يمكن استبعاد وجود حالة "تمويل مزدوج" مؤقتة، بالنظر إلى أن بعض التكاليف مثل مدفوعات القوات، أدرجت في ميزانية البعثة المرسلة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، وأدرجت أيضا في احتياجات البعثة من الموارد المؤقتة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، وبما أن منح البعثة سلطة الدخول في التزامات يشكل آلية للتمويل المؤقت حتى يتخذ مجلس الأمن قرارا وتُعدّ ميزانية كاملة، فلن يتسنى للأمانة العامة أن تبت بشكل قاطع فيما إذا كانت قد ظهرت مشكلة تمويل مزدوج أم لا، إلا في وقت إعداد ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة ستقوم، في سبيل معالجة هذه المشكلة، عند تقديم ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، بالتأكد من وجود حالات

تمويل مزدوج واقترح تخفيض الاعتمادات (والأنصبة المقررة) ذات الصلة في الميزانيات التي سبقت الموافقة عليها للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٣٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأنه، في حالة استمرار ترتيبات التعاون بين البعثات في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي: (أ) اتخاذ قرار بتمويل جميع التكاليف ذات الصلة من ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ (ب) تخفيض الاعتمادات (والأنصبة المقررة) ذات الصلة في الميزانيات التي سبقت الموافقة عليها للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ والخاصة بالبعثات التي تواصل تقديم خدمات وأصول وأفراد لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ في إطار ترتيبات التعاون بين البعثات، بغية التأكد من عدم وجود ميزنة مزدوجة وأنصبة مزدوجة على الدول الأعضاء لنفس الأفراد والأصول. وتقدم اللجنة الاستشارية ملاحظات وتوصيات إضافية بشأن ترتيبات التعاون بين البعثات في الفقرات من ٥٨ إلى ٦٧ من تقريرها الشامل (A/68/782؛ انظر أيضا الفقرة ١٧ أعلاه).

خامسا - مسائل أخرى

مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي، أوغندا

٣٧ - على النحو المبين في الفرع الثالث - باء من تقرير الأداء، بلغ إجمالي المساهمة المالية المقدمة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى العمليات التي يضطلع بها مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي، أوغندا، في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ما مقداره ٧٠٠ ٩٩٤ ١٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٨٠٠ ٧٦٨ ٢ دولار أو ٣٣,٦ في المائة عن الاعتماد المخصص. وكانت الموارد الإضافية مطلوبة للمرافق والبنية التحتية من أجل دعم برنامج البناء في مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي، بما في ذلك الهياكل الأفقية للأساسات ومباني للمكاتب ومركز للبيانات، فضلا عن الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات للتمكين من إعادة تصميم أساليب العمل وتوفير حلول إضافية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٣٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، عند الاستفسار، بأن البعثة ساهمت بـ ١٠٦ وظائف في عمل مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي، تتألف من ٤٧ موظفا دوليا، و ٥٣ موظفا وطنيا و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة، من بينها ٤٢ وظيفة مخصصة للشؤون المالية، و ٦٤ وظيفة مخصصة لإدارة الموارد البشرية. وتشمل مهام إدارة الموارد البشرية التي يضطلع بها موظفو البعثة في مركز الخدمات الإقليمي إلحاق الموظفين الدوليين بالعمل، بما في ذلك تجهيز جميع الاستحقاقات؛ واستحقاقات السفر؛ وإجازة زيارة الوطن؛ والسفر

لزيرة الأسرة؛ ومنحة التعليم؛ وسفر الموظف المتعلق بمنحة التعليم. وتشمل مهام الإدارة المالية الرئيسية التي يضطلع بها موظفو البعثة المتدربون للعمل في مركز الخدمات الإقليمي ما يلي: (أ) تقديم التقارير المالية، بما في ذلك مهام وحدة الحسابات؛ (ب) مهام أمين الصندوق/الخزانه؛ (ج) تجهيز كشوف المرتبات للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة والأفراد النظاميين؛ (د) تجهيز المدفوعات لجميع البائعين الدوليين والإقليميين؛ (هـ) تجهيز المطالبات، التي تشمل الاستثمارات F-10 والمدفوعات للمتعاقدين الدوليين والوحدات العسكرية. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن نقل المهام المتعلقة بإدارة استحقاقات الموظفين الوطنيين إلى مركز الخدمات الإقليمي الذي كان مقررا في تموز/يوليه ٢٠١٣ قد تأخر وأن البعثة لا تزال تجهز كشوف الأجور للمتعاقدين من الأفراد المعينين محليا.

٣٩ - وتناقش اللجنة الاستشارية كذلك الأمور المتعلقة بمركز الخدمات الإقليمي في عنيتي في تقريرها عن استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (انظر A/68/782).

سادسا - الخلاصة

٤٠ - يرد في الفقرة ٦٢ من تقرير الأداء (A/68/616) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ١٠٤٣٠٠٠ دولار عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٧٠٠ ٩٥٣ ٢١ دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٤١ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في الفقرة ١٦ من مذكرة الأمين العام بشأن تمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/68/828). وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرتين ٢٨ و ٣٢ أعلاه، بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ ٤٠٠ ٥٨٦ ٠٤٤ دولار للإنفاق على البعثة في فترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتقسيم هذا المبلغ كأصلبة مقررة بمعدل شهري قدره ٩٧ ٦٧٤ ٠٦٧ دولار إذا ما قرّر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.

الوثائق

- أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/616)
- تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/68/828)
- تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2014/158)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/68/5 (Vol. II))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/68/782)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/780/Add.17)
- قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٨٠
- قرارا مجلس الأمن ٢١٠٩ (٢٠١٣) و ٢١٣٢ (٢٠١٣)

المرفق الأول

النشر الشهري المتوقع للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

قرار مجلس الولاية الأصلية للبعثة	الأمّن ٢١٣٢ موظفون آخرون	٢٠١٣	
ألف - الأفراد العسكريون ^(أ)			
	٢ ٣٥٠	٧ ٠٠٠	تموز/يوليه ٢٠١٤
	٢ ٩٠٠	٧ ٠٠٠	آب/أغسطس ٢٠١٤
	٢ ٩٠٠	٧ ٠٠٠	أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
	٥ ٥٠٠	٧ ٠٠٠	من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
باء - أفراد الشرطة وأفراد وحدات الشرطة المشكّلة ^(ب)			
	٣٥١	٧٥٠	تموز/يوليه ٢٠١٤
	٣٥١	٧٥٠	آب/أغسطس ٢٠١٤
	٣٥١	٧٥٠	أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
	٣٥١	٧٥٠	من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
	٣٠٩	٣٥١	٣٠٩

ملاحظة: يستند القوام المقرر للبعثة وفقا لولايتها الأصلية إلى قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١) الذي ينص على أن تضم البعثة ما يصل إلى ٧ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين (١٦٦ مراقبا عسكريا و ٦ ٨٣٤ فردا من أفراد الوحدات العسكرية) وما يصل إلى ٩٠٠ من أفراد الشرطة المدنية.

(أ) استنادا إلى الوضع الراهن للتخطيط، يتوقع نشر ٥٥٠ فردا إضافيا من أفراد الوحدات العسكرية من غانا في آب/أغسطس ٢٠١٤، ولم تُحدّد بعد بلدان أخرى مساهمة بقوات؛ ويتواصل بذل الجهود لتوفير القوات.

(ب) لم تُحدّد بعد بلدان مساهمة بأفراد شرطة؛ ويتواصل بذل الجهود لتوفير القوات.

(ج) يعكس إعادة النظر في معلومات إضافية عن التخطيط الأولي.

المرفق الثاني

نشر المزيد من الموظفين المدنيين ضمن البعثة عن طريق انتدابهم لأداء مهام مؤقتة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤

العدد	المهمة	البعثة المُعيّنة
٢	ضابط أمن	مكتب الأمم المتحدة في بوروندي
١	ضابط أمن	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢	مساعد أمن ميدان	بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية
١	ضابط أمن ميداني	
٢	ضابط أمن	
١	اختصاصي تخدير	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
١	ممرض مساعد	
٣	ضابط أمن ميداني	
٢	محقق مساعد	
١	ممرض	
١	جراح	
٢	موظف إداري	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
١	ضابط أمن	
٢	موظف إداري/موظف لوجستيات	العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
٢	ضابط أمن	
٢	شؤون المياه والصرف الصحي	
١	محلل أمني	إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن
٢	ملازم أمن	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
٢	ضابط أمن	
٢	رقيب أمن	
١		مقر الأمم المتحدة/نيويورك
١	موظف إداري/موظف لوجستيات	قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
٢	ضابط أمن	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون
٤	ضابط أمن	بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
١	مساعد لشؤون الموارد البشرية	بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
٢	ضابط أمن	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
٢	ملازم أمن	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان
١	مساعد لشؤون الأمن	مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
٤٧		المجموع

المرفق الثالث

موجز الموارد المالية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣

الفترة	(أ)	(ب)	(أ)÷(ب)
	تقديرات التكاليف من ١ تموز/ ٣١ يوليه ٢٠١٤	تقديرات التكاليف من ١ تموز/ ٣١ يوليه ٢٠١٣	النسبة المئوية
	ديسمبر ٢٠١٤	حزيران/يونيه ٢٠١٤	
	(أ)	(ب)	(أ)÷(ب)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٣٧٣١٩٠٠	٧٤٦٣٨٠٠	٥٠
الوحدات العسكرية	١٨٢٣١٤٦٠٠	٢١٧٤٢٩٢٠٠	٨٤
شرطة الأمم المتحدة	١٥٧١٨٩٠٠	٣١٤٣٧٧٠٠	٥٠
وحدات الشرطة المشكّلة	٨٥٠٤٠٠٠	٢٥٩٠٠٠	--
المجموع الفرعي	٢١٠٢٦٩٤٠٠	٢٥٦٥٨٩٧٠٠	٨٢
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	٨٨٧٨٦٧٠٠	١٧٧٥٧٣٣٠٠	٥٠
الموظفون الوطنيون	٢٠٦٧٨٥٠٠	٤١٣٥٦٨٠٠	٥٠
متطوعو الأمم المتحدة	٩١٧٩٧٠٠	١٨٣٥٩٣٠٠	٥٠
المساعدة المؤقتة العامة	٣٥٧٥٩٠٠	٧١٥١٤٠٠	٥٠
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٧٣٦٩٠٠	٣٤٧٣٨٠٠	٥٠
المجموع الفرعي	١٢٣٩٥٧٧٠٠	٢٤٧٩١٤٦٠٠	٥٠
التكاليف التشغيلية			
الخبراء الاستشاريون	٥٦٨٥٠٠	١١٣٧٠٠٠	٥٠
السفر في مهام رسمية	٤١٠٣٠٠٠	٨٢٠٥٩٠٠	٥٠
المرافق والهياكل الأساسية	١٠٩٢٢٢٦٠٠	١٠٩٠٤٨٢٠٠	١٠٠
النقل البري	١٧٩١٢٤٠٠	٣٥٨٢٤٥٠٠	٥٠
النقل الجوي	٧٧٣٩٥٥٠٠	١٥٤٧٩٠٩٠٠	٥٠
النقل البحري	٣٥١٩٤٠٠	٧٠٣٨٦٠٠	٥٠
الاتصالات	١٠٠٢٩٧٠٠	٢٠٥٠٩٤٠٠	٤٩
تكنولوجيا المعلومات	٦٢١٤٢٠٠	١٢٤٢٨٣٠٠	٥٠
الخدمات الطبية	٩٤٤٨٠٠	١٨٨٩٤٠٠	٥٠
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣٤١٨١٩٠٠	٦٧٣٠٨٥٠٠	٥١
المشاريع السريعة الأثر	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٥٠

الفترة	(أ)	(ب)	(أ)÷(ب)
تقديرات التكاليف من ١ تموز/ تقديرات التكاليف من ١ يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ ديسمبر ٢٠١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤ النسبة المئوية			
المجموع الفرعي	٢٦٥ ٠٩٢ ٠٠٠	٤٢٠ ١٨٠ ٧٠٠	٦٣
إجمالي الاحتياجات	٥٩٩ ٣١٩ ١٠٠	٩٢٤ ٦٨٥ ٠٠٠	٦٥
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩٩٠ ٤٢٠٠	١٩٨ ٠٨١ ١٠٠	٥٠
صافي الاحتياجات	٥٨٩ ٤١٤ ٩٠٠	٩٠٤ ٨٧٦ ٩٠٠	٦٥
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-		
مجموع الاحتياجات	٥٩٩ ٣١٩ ١٠٠	٩٢٤ ٦٨٥ ٠٠٠	٦٥

المرفق الرابع

معلومات مستكملة عن أعمال البناء

المشروع	المكان	الوحدة الوافدة	وصف المهمة	درجة الإنجاز (في المائة)	التاريخ المتوقع للإنجاز	ملاحظات
بناء معسكرات لخمس كتائب وثلاث وحدات للشركة المشكّلة	جوبا	كتيبة نيبال	معسكر من الخيام. توفير مرافق اغتسال ذات حدران صلبة وإنجاز أعمال تسييج.	٥٥	أيار/مايو	
	ملكال	كتيبة رواندا	يجري تركيب مزيد من المساكن الجاهزة التي تصنعها شركة كوريمك للمرحلة الأولى من النشر.	٥٠	حزيران/يونيه ٢٠١٤	سينشأ معسكر كامل لمحمل الكتيبة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥
			ستجهز بقعة خضراء قبل بدء المرحلة الثانية من النشر.	-	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
		وحدة الشرطة المشكّلة الوافدة من بنغلاديش	اكتمل بناء المرافق للوحدة.	١٠٠		مرافق موجودة؛ بحاجة لأعمال صيانة طفيفة
	بانتيو		يجري بناء مساكن للمرحلة الأولى من النشر.	٣٠	حزيران/يونيه ٢٠١٤	
		كتيبة غانا	بناء وحدات سكنية للمرحلة الثانية من النشر.	-	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	سينشأ معسكر كامل لمحمل الكتيبة في الفترة ١٥/٢٠١٤
	بور	كتيبة الهند الثانية	يجري بناء وحدات سكنية	٦٥	أيار/مايو ٢٠١٤	
		مستشفى سري لانكي من المستوى الثاني	أوشك بناء المرافق على الانتهاء. يُنتظر وصول متخصصين في المستشفيات لبدء مد الأسلاك والشبكات الداخلية.	٩٠	أيار/مايو ٢٠١٤	
	كواجوك	كتيبة كينيا	تهيئة الموقع لإنشاء معسكر لسريتين من كينيا.	-	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	
حماية مخيمات المدنيين (تأمين المنطقة المحيطة بمخيمات اللاجئين في بور وملكال وجوبا)			المخيم ٢ لحماية المدنيين: تهيئة الموقع وتجهيز المنطقة المحيطة	١٥	حزيران/يونيه ٢٠١٤	
	بور		المخيم ٢ لحماية المدنيين: أعمال تحسين للموقع تشمل أعمال صرف صحي وأخرى أمنية.	٧٠	أيار/مايو ٢٠١٤	

المشروع	المكان	الوحدة الوافدة	وصف المهمة	درجة الإنجاز (في المائة)	التاريخ المتوقع للإنجاز	ملاحظات
		ملكال	تجري تهيئة موقع جديد. ٤٠ يجري إنجاز أعمال تسييج ورفع لمنسوب الأرض وأعمال تجفيف.		أيار/مايو ٢٠١٤	
			مخيم حماية المدنيين في ١٠٠ تومبينق، والمخيمان ١ و ٢ لحماية المدنيين، ودار الأمم المتحدة.		-	تواصل أعمال صيانة البنية التحتية للخدمات الصحية والصرف الصحي
		جوبا	يجري إنجاز أعمال تأمين ٥٠ المنطقة المحيطة بالمخيم ٣ لحماية المدنيين، وتشمل تركيب إضاءة أمنية وأعمال تسييج وتهيئة مراكز أمنية.		أيار/مايو ٢٠١٤	